P-ISSN: 2335-1608
E-ISSN: 2602-6694

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد: 07 – العدد: 02 / (جوان 2019)
Vol: 07 - Issue: 02 / (June 2019)

تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية

The Evaluation of the Algerian Banking Sector Performance in the Light of the Algerian Banking Sector Reforms

أ. طلحاوي فاطمة الزهراء
أستاذة مؤقتة، جامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي
talhaouifatemazohra@gmail.com

د. مدياني محمد*
أستاذ محاضر قسم أ، جامعة أدرار
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي
Median_mohamed@univ-adrar.dz

تاريخ الاستقبال: 2019/04/16 تاريخ القبول للنشر: 2019/05/16 تاريخ النشر: 2019/06/01

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر الإصلاحات البنكية على أداء القطاع البنكي في الجزائر، من خلال تحليل مؤشرات الأداء على المستوى الكلي المتمثلة في حجم النشاط ومؤشرات نموودرجة استقرار هذا القطاع. وخلصت الدراسة أن هناك تحسنا في أداء القطاع البنكي الجزائري، بيد ان ذلك كان نتيجة لظروف الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2001، وليس نابعا من إصلاحات مالية جذرية؛ إذ لا تزال البنوك تفتقر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع.

الكلمات المفتاحية:الأداء المالي، العولمة المالية، الإصلاح الاقتصادي والمالي. القطاع البنكي.

التصنيف JEL: E42، E52، F02

Abstract:

The objective of this study is to assess the impact of banking reforms on the performance of the banking sector in Algeria by analysing performance indicators at the macro level of the activity volume, growth indicators and degree of stability of the sector. The study found an improvement in the performance of the Algerian banking sector. This issue was the result of Algeria's economic prosperity since 2001 and not driven by drastic financial reforms. In this context, banks are still lacking the most efficient ways to attract deposits.

Key words:Financial performance, financial globalization, economic and financial reform. The bank sector.

JEL Classification: E42 ،E52، F02

* – مرسل المقال: د. مدياني محمد.

المقدمة:

فرضت التحولات الاقتصادية العالمية توجهات حديثة للسياسات لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتمكن من انشاء العلاقات الاقتصادية الدولية في الظروف التي تسمح بالمنافسة وإيجاد فرص الاندماج الاقتصادي. وتزامن ظهور العولمة المالية مع التطور التكنولوجي الذي عرفته تقنيات الاتصال، وهو ما أدى اضطر الدول إلى مواجهة تحديات مختلفة تتطلب إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية للاستفادة من مزايا العولمة المالية وتفادي مخاطرها.

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات استجابة للتغيرات الاقتصادية الدولية باعتباره قناة التدفقات النقدية وأداء لدعم النظام المالي لتحقيق تكامله مع الأسواق والمؤسسات المالية والدولية. وقد انعكست هذه التغيرات الاقتصادية على اقتصادات الدول، ولم تكن الجزائر في منأى عن ذلك بحيث أصبح البحث عن خيارات بديلة تنعكس إيجابا على توجهاتها التنموية من خلال تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري من جهة وتخفيض مؤشر الصدمات الاقتصادية من جهة أخرى. ويتجلى ذلك في الاعتماد على عدة إصلاحات اقتصادية ومن أبرزها ما عرفه القطاع البنكي الجزائري أواخر القرن العشرين بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90؛ إذ يعد مثابة اللبنة الأساسية للإصلاحات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتكييف القطاع المالي الجزائري مع متطلبات النظام المالي الدولي.

توالت الأطر القانونية التي تنظم القطاع البنكي بغية الوصول إلى الأداء البنكي المستهدف، سواء كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، ويتجلى ذلك من خلال مؤشرات تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال فترة الإصلاحات البنكية التي عاشها النظام البنكي الجزائري؛ والتي تترجم استراتيجية التنمية المتبعة وتساعد في الحكم على كفاءة وفعالية السياسات المطبقة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، وترشيد القرارات الاقتصادية المستقبلية.

وللحكم على مسار هذه الإصلاحات يمكن الاعتماد على تحليل مؤشرات تقييم الأداء لدى البنوك الجزائرية خلال الفترة اللاحقة للإصلاحات، فنظريا يمكن اعتبار فترة الإصلاحات مند مطلع التسعينات من القرن الماضي، غير أن تقييم الأداء سيكون من بداية القرن الواحد والعشرون.

تهدف هذه الورقة إلى تقييم أداء البنوك الجزائرية على المستوى الكلي من خلال الوقوف على أهم محطات الإصلاحات التي مست القطاع البنكي الجزائري مرورا إلى تقييم أداء القطاع النبكي الجزائري مقارنة بمجموعة من الدول وذلك للإجابة عن الاشكال التالي:

ما أثار الإصلاحات البنكية على أداء القطاع البنكي الجزائري؟

بغية معالجة هذه الاشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي تباعاكما يلي:

أولاً: لمحة عن الإصلاحات البنكية في الجزائر:

1- قانون النقد والقرض 10/90:

نظرا لأهمية القطاع البنكي في استقرار النشاط الاقتصادي في الجزائر، تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات، مست جميع الهياكل الاقتصادية، بدءا من تحرير القطاع البنكي بالتحرير التدريجي لأسعار الفائدة، وتحرير المنافسة البنكية بفتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وذلك بعد صدور قانون 90-10 الذي يعد تحولا في مسار المنظومة البنكية في الجزائر وتغيرا في سياساتها الاقتصادية المتبعة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق؛ بحيث أنشأ سلطة لضبط النظام البنكي الجزائري؛ تتمثل في بنك الجزائر، وأعطى حرية أكبر للبنوك في ممارسة وظائفها الأساسية،تعبئة الادخار، توزيع القروض، إعادة هيكلة القطاع البنكي، إرساء قواعد المنافسة بين البنوك، ووضع البنوك تحت سلطة القانون التجاري.

1-1- **مبادئ قانون النقد والقرض 10/90:**

بين قانون النقد والقرض الدور الرئيسي للقطاع البنكي الجزائري في دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال تبني عدة مبادئ أهمها:

- ✓ **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** أي استقلالية القرارات النقدية عن القرارات المالية بحيث تطبق القرارات المالية بناءا على أهداف السياسة النقدية المحددة مسبقا من طرف سلطة النقد المتمثلة في بنك الجزائر (الطاهر لطرش،2015،ص 156).

الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: جاء قانون النقد والقرض بمبدأ مهم يخص توقف البنك المركزي عن تمويل عجز الخزينة عن طريق الاصدار النقدي (بحوصي مجدوب، 2012، ص 88-111)

- ✓ **الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:** ذلك بتحديد فترة 15 سنة كفترة قانونية لتسديد ديون الخزينة التي أخذتها في شكل تسبيقات على بنك الجزائر. كما أوكلت مهمة تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل إلى البنوك التجارية عن طريق الإقراض (عياش قويدر، 2004، ص21)
- ✓ **السلطة النقدية وحيدة ومستقلة:** بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 تمركزت سلطة ضبط النقد عند البنك لمركزي المتمثل في مجلس النقد والقرض؛ بحيث تُخيل اليه صلاحيات اصدار القرارات النقدية التي تسعى إلى تحقيق اهداف السياسة النقدية، بعد أن كان دوره الرئيسي يتمثل في اصدار النقود لتغطية عجز الخزينة (الطاهر لطرش، 2015، ص 156).
- ✓ **وضع نظام بنكي على مستويين:** يركز قانون النقد والقرض على مبدأ التمييز بين البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية الذي يتمثل في ادرة وتوزيع القروض وهكذا اتضحت مهام البنك المركزي ليؤديها بصفته بنك البنوك.

1-2- أهداف قانون النقد والقرض 10/90:

جاء قانون النقد والقرض لتعزيز الاصلاحات التي مست هياكل الاقتصاد الوطني، ولمسايرة وضمان الآثار الايجابية للإصلاحات الاقتصادية، كان لابد من التركيز على النظام النقدي بحيث يهدف قانون النقد إلى جملة من الأهداف الاستراتيجية التي أثرت في توجيه وأداء القطاع البنكي الجزائري، ويمكن تصنيفها حسب الأهداف إلى ما يلي:

- ✓ **هدف التحرير المالي:** بحيث يسعى المشرع من خلال بنود قانون النقد والقرض 10/90 إلى إعادة هيكلة القطاع البنكي الجزائري من أجل تحرير البنوك التجارية من آثار الكبح المالي، وتخفيف القيود الادارية والتنظيمية، وتركز القرارات النقدية لدى سلطة النقد المتمثلة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ويكتمل ذلك بتعزيز استقلالية البنك المركزي في ضبط السياسة النقدية والتحكم في أدواتها.

- ✓ **هدف الخوصصة:** التوجه نحو اقتصاد السوق استحدث آليات جديدة لتطوير أداء البنوك لضمان تماشيها مع متطلبات الخدمات البنكية الدولية، ولم يكن ليتحقق ذلك دون فتح المجال للبنوك الخاصة التي تعد مسلكا آمنا لضمان المنافسة البنكية وتحسين مستوى الخدمات المالية (تشام فاروق، 2004، ص12).
- ✓ **تحرير حساب رأس المال وجذب الاستثمارات:** من خلال تخفيف لقيود على حركة رؤوس الأموال وتوفير مناخ ملائم لجلب المستثمر الاجنبي بتوحيد الأطر القانونية التي يتبعها. كما يهدف قانون النقد والقرض إلى صدور قانون الاستثمار وانشاء سوق مالية في ظل مركزية سلطة النقد.

2– تعديلات قانون النقد والقرض:

1-2 **الأمر 01/01:** صدر الامر 01/01 المعدل والمتمم والمكمل لأحكام القانون 10/90 والصادر بتاريخ 27 فيفري 2001 والمتعلق بإدارة ورقابة بنك الجزائر وتعزيز استقلالية السلطة لنقدية لبلوغ هدفين هما:

- التمكن من خلق انسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر.
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد ارساء الاستقلالية النقدية، بحيث يتمثل مجلس الادارة في الهيئة التي تشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، وأوكلت إليها مهمة الرقابة.

ويتكون مجلس الإدارة من محافظ، ثلاثة نواب، وثلاثة موظفين سامين ومراقبين. أم بالنسبة لمجلس النقد والقرض يتكون من ثلاث شخصيات تختار حسب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في اتخاذ القرارات النقدية والاقتصادية.

وكان الهدف من هذا التغيير ترسيخ مبدأ استقلالية البنك المركزي.

2–2 الأمر 11/03:

صدر قانون 11/03 في 26 أوت 2003 إثر أزمتي الخليفة والبنك الصناعي التجاري من أجل الوقوف على الثغرات في النظام البنكي الجزائري وظهور حجم الضعف الذي يعاني منه في ظل التطورات الاقتصادية (بحوصي مجدوب، 2012، ص 15).

ولقد جاء هذا القانون ليعمق الفصل بين مصالح الهيئات القائمة على تسيير الشؤون النقدية في الجزائر في الجزائر المتمثلة في مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض في مجال سياسة الصرف والتنظيم والاشراف وأنظمة الدفع وقد استحدث هذا القانون هيئة رقابية لمتابعة نشاطات البنك (رحماني موسى، مسمش نجاة، 2005، ص21) يعد هذا القانون مثابة نقطة تحول ذات بعد إيجابي يتمثل في توضيح شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات، كما يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.

2–3 القانون 01/04:

جاء القانون 01/04 الصادر بـ04 مارس 2004 لتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. وفي العام ذاته جاء القانون 02/04 ليحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري، ثم القانون 03/04 ويتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

2–4 الأمر 04/10:

هو القانون المعدل والمتمم للأمر 11/03، صدر بتاريخ 26 أوت 2010 يركز على ثلاث نقاط أساسية (خزندار وردة،2016، ص180):

- أهمية النظام العام النقدي في أداء الاقتصاد الوطني في المحافظة على التوازنات الداخلية.
- تنظيم الأنشطة البنكية.
- تفعيل آليات الرقابة البنكية.

ويهدف الأمر 04/10 إلى توسيع صلاحيات بنك الجزائر لتشمل توجيه ومراقبة الحركة النقدية بكل الوسائل الملائمة، وتوزيع القروض وتنظيم السيولة، إلى جانب ضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته (المادة 02 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض). وأهم ما ينص عليه هذا الأمر هو تعزيز حماية مصالح الدولة من خلال المساهمة الوطنية في رأس مال أي بنك أو مؤسسة مالية برأسمال لا يقل عن 51%.

ويعد هذا الأمر مؤشرا على التنازل الجزئي عن مبدأ استقلالية السلطة النقدية من خلال إضافة اهداف أخرى لهدف استقرار الأسعار، ووضع تشكيلة جديدة تضم ممثل عن وزير المالية ضمن لجنة الرقابة البنكية.

2-5 التعديل 10/17:

فرضت الظروف الاقتصادية العالمية البحث عن أدوات تمويل حديثة بعد ازمة انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، الواقع الذي وجدت فيه الخزينة بحاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دينار جزائري، فاعتمدت السلطة النقدية أداة التمويل غير التقليدي عن طريق اصدار التعديل على قانون النقد والقرض بتاريخ 11 أكتوبر 2017، والمضاغ ضمن مادة واحدة ذات الرقم 45 مكرر، بحيث تنص على السماح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية ذات طابع انتقالي لا يتعدى الخمس سنوات (أبوبكر خالد، 2018، ص 202).

غير أن هذا التعديل ينطوي على العديد من المخاطر فهو بمثابة تراخيص حديثة لطباعة النقود والتي سينجر عنها ارتفاع في معدلات التضخم وتراجع للقدرة الشرائية للدينار الجزائري، حيث سجل معدل التضخم متوسطا يدور حول 7,5% خلال العام 2017.

وقد بلغ التمويل غير التقليدي للخزينة من طرف بنك الجزائر 4005 مليار دينار في نهاية الثلاثي الثالث للعام 2018، منها 1475 مليار دينار لتغطية عجز الخزينة العمومية و1261 مليار لتمويل الدين العام. وبذلك فإن التمويل غير التقليدي في أواخر 2018 يقارب 28% من اجمالي الناتج الداخلي للعام 2018.

ثانياً: بنية القطاع البنكي الجزائري

تلقى مسألة بناء المؤسسات المالية اهتماما ضئيلا لدى الدول في المرحلة الانتقالية للتحرير المالي، بشكل عام والتحرير البنكي على وجه الخصوص؛ حيث تدرج نوعية المؤسسات المالية، وطبيعة هيكل القطاع البنكي عند معالجة موضوع التحرير المالي والأزمات المالية، للوقوف على مسببات الاختلالات المالية، انطلاقا من هيكل البنوك، وفروعها، وتنوع نشاطها. إذ يعتبر أحد العوامل الرئيسية المستخدمة لشرح الرابط بين التحرير المالي والأزمات المالية هو عدم الاهتمام بإقامة هياكل بنكية قوية.

كما أن الاهتمام بهيكل القطاع البنكي لا يخص الدول النامية فحسب، وإنما تركز الدول النامية على بنية القطاع البنكي لتفعيل آليات تحويل الموارد المالية داخل السوق المالي؛ لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وهو ما يفرض تبني قواعد تنظيمية أشد صرامة في القطاعات البنكية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وذلك ما يفرض رقابة إشرافية على النظام المالي من أجل تحقيق السلامة البنكية، انطلاقا من هيكل بنكي متنوع ومترابط (Christian Ronald, 2012, PP148-150.).

1- هيكل القطاع البنكي

يتكون النظام البنكي من 29 بنكا ومؤسسة مالية معتمدة، تقع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة حسب تقرير 2017 الصادر عن بنك الجزائر في جويلية 2018، وتتوزع هذه البنوك كما يلي:

- ستة (6) بنوك عمومية من بينها صندوق التوفير؛
- أربعة عشر (14) بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية من بينها بنك واحد برؤوس مالية مختلطة؛
- ثلاثة (3) مؤسسات مالية معتمدة من بينها مؤسستان عموميتان؛
- خمسة (5) شركات تأجير مالي من بينها ثلاثة عمومية؛
- مؤسسة التأمين الفلاحي التي تحولت من التعاضدية أواخر 2009.

الشكل(1): بنية القطاع البنكي في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات 2009 و2017.

1-1 البنك المركزي:

أنشئ البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 في محل البنك الجزائري الذي أنشأته فرنسا بمقتضى قانون أوت 1851 (لعشب محفوظ، 2001، ص12)، ابتداء من جانفي 1963، ويعتبر مؤسسة عمومية وطنية يتمتع بالشخصية المعنوية ذات الاستقلال المالي، وهو بنك الدولة، بنك البنوك، والمقرض الأخير للبنوك (محمود حميدات، 2000، ص125).

1-2 البنوك العمومية

يضم القطاع البنكي الجزائري ستة (06) بنوك عمومية يلخصها الجدول الموالي

الجدول (1): البنوك العمومية وتاريخ اعتمادها في الجزائر

البنوك العمومية	تاريخ الاعتماد
القرض الشعبي الجزائري	06/04/1997
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	06/04/1997
البنك الوطني الجزائري	25/09/1997
البنك الخارجي الجزائري	17/02/2002
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	17/02/2002
بنك التنمية المحلية	17/02/2002

المصدر :دردار نصيرة،" Analyse Des Réformes Du SecteurBancaireAlgérien" الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2005، ص 26.

يبين الجدول أعلاه أن البنوك التجارية العمومية لم تتحصل على اعتمادها حتى عام 1997 ، وهو ما يدل على مزاولتها لنشاطها خارج قانون النقد والقرض؛ الذي ينظم النشاط البنكي الصادر عام 1990، إلى غاية تصريح مجلس النقد والقرض (القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل1990) بالاعتماد عام ،1997كما نلاحظ أنه تم اعتماد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي سنة 1997 رغم أنه ليس لديه هيئة شركة بالأسهم (المادة 128 من قانون النقد والقرض)، أما عدد الوكالات فقد بلغ 1134، وهي تمكن من تحقيق أداء في القطاع البنكي مقبول لمواكبة التغيرات في الأنظمة المالية الدولية.

وتمارس هذه البنوك نشاطها في هيئة بنوك ودائع بعد أن كانت عبارة عن بنوك متخصصة وقت إنشائها، وقد منح قانون النقد والقرض 10/90 للبنوك العمومية صفة البنوك العالمية، وحدد لها مزاولة نشاطها كما يلي (AMMOUR Benhalima, 1997, P104):

- حسب المادة 114 من القانون 90-10 يمكن للبنوك العمومية تلقي الأموال من الجمهور، كما يمكنها القيام بعمليات القرض وإدارة وسائل الدفع الموضوعة من قبل البنوك العمومية تحت تصرف العملاء.
- وحسب المادة 116-117-118 من قانون 90-10 تخول للبنوك العمومية بصفة ثانوية القيام بعمليات الصرف والعمليات على الذهب والمعادن النفيسة والقطع المعدنية النفيسة، توظيف القيم المنقولة وجميع الموجودات المالية، والاكتتاب بها، وشرائها، وإدارتها، وحفظها وبيعها، إسداء المشورة والعون في إدارة الممتلكات، المشورة والإدارة المالية، الهندسة المالية، بشكل عام جميع الخدمات التي تسهل إنشاء وإنماء المؤسسات مع مراعاة الأحكام القانونية المتعلقة بعمليات إيجار الأموال المنقولة وغير المنقولة.

3-1 البنوك الخاصة:

قدم قانون النقد والقرض ترخيصا للبنوك الخاصة والأجنبية بمزاولة نشاطها في السوق البنكية الجزائرية طبقا لقواعد القانون الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير القطاع البنكي، وتباشر البنوك خاصة كانت أو أجنبية نشاطها بعد الحصول على اعتماد من مجلس النقد والقرض. كما يجب على هذه البنوك استعمال رأس المال الذي يساوي على الأقل رأس المال المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية (النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04-03-2004).

ووفقا للنظام 93-01 المؤرخ في 03-01-1993 الشروط الأساسية لتأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية اضافة إلى الفروع البنكية، وأهم ما جاء به هذا النظام اشتراط ما يلي:

- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.
- تحديد برنامج نشاط البنك،
- الوسائل المالية المستخدمة من طرف البنك أو المؤسسة المالية.

وقد سمح قانون النقد والقرض بإنشاء مجموعة من البنوك الخاصة والمتمثلة فيما يلي (المرسوم رقم 18-01 الصادر بتاريخ 2 جانفي 2018):

الجدول (2) :البنوك الخاصة وتاريخ اعتمادها في الجزائر

البنوك الخاصة	تاريخ الاعتماد
بنك البركة	03 نوفمبر 1990
الشركة البنكية العربية	24 سبتمبر 1998
الشركة العامة الفرنسية	04 نوفمبر 1999
سيتي بنك	18 ماي 1998
بنك ناتكسيس الأمانة	27 أكتوبر 1999
بنك العربي الأردني	18اكتوبر 2001
ترست بنك	أبريل 2003
البنك الشعبي الباريبي	2002
بنك الخليج	مارس 2004
بنك الإسكان	أكتوبر 2003
فرنسا بنك الجزائر	03ماي 2006
بنك القروض الاستثمارية والفلاحية	9 ماي 2007
بنك السلام	10 سبتمبر 2008
بنك أش– أس– بي– سي الجزائر	12 فيفري 2008

المصدر: من إعداد الباحثين وفقا للجرائد الرسمية.

يعرف القطاع البنكي الجزائري تنوعا عدديا في البنوك الخاصة أكثر من البنوك العمومية غير أن هذه الأخيرة تستحوذ على أكثر من 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري، وهذا بالرغم من الجهود المتنامية لدعم نشاط البنوك الخاصة والأجنبية في الجزائر، وذلك من خلال ادخال تعديلات على المنظومة القانونية التي تخص القطاع البنكي بدافع تحسين أداء القطاع البنكي الجزائري. وقد تجلى ذلك في زيادة عدد البنوك الخاصة بالجزائر وتوسعها، وتنوع نشاطها. وكان للصدمات التي عرفها هذا القطاع بعد تبني سياسة التحرير البنكي أثر على الأطر القانونية بعد أزمتي إفلاس بنك الخيفة والبنك التجاري الصناعي في العام 2003 والتي رافقتها مجموعة من التصفيات مست العديد من البنوك مثل منى بنك والبنك المختلط، وهو ما جعل مضمون الأطر القانونية بعد العام 2004 يدور حول التراجع عن التسهيلات التي تقدمها الحكومة للبنوك الخاصة والأجنبية من أجل توجيه رأس المال إلى الاستثمارات مرتفعة الإنتاجية بأنجع الطرق.

2-3 الاستحواذ والتركز

1. **فروع البنوك العمومية والخاصة:** بالرغم من تطور عدد البنوك الخاصة 343 وكالة للمصارف الخاصة عام 2010 إلى 443 وكالة عام 2017 غير أن ذلك لم يغير من هيمنة القطاع العام على مجموع البنوك التي شهدت تطورا في عدد وكالاتها من 1077 بنك عام 2010 مقابل 1134 وكالة للبنوك العمومية في نهاية 2016؛ إذ يستحوذ القطاع العام على نسبة 86,8% من مجموع أصول القطاع البنكي الجزائري مقابل نسبة 93,6% عام 2001، في حين تتمثل حصة القطاع الخاص في 13,2% من إجمالي الأصول عام ،2016 بينما كانت تمثل حوالي 6,4% عام 2001 من إجمالي الأصول. إذ بالرغم من دعم خوصصة البنوك، وفتح المجال لعمل البنوك الخاصة، وتشجيعها،إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف تمويلها للاقتصاد، ولا تزال الحصة الأكبر منسوبة إلى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة التي لم تتعاف من أثر الصدمات والهزات خصوصا بعد إفلاس بنك الخليفة، والبنك الصناعي التجاري، وهي الأزمة التي زعزعت الثقة في القطاع البنكي الجزائري على المستويين المحلي والأجنبي.

1- **الكثافة البنكية:** تستند الأبحاث الاقتصادية إلى نموذج كاميرون (الزيدانيين جميل سالم، 1999، ص124) لقياس انتشار البنوك الذي وضع من قبل كاميرون عام 1967 كمعيار لتقييم وجود بنك لكل 10000 فرد، وهو نموذج قائم على عرف دولي؛ حيث يتم قياس الكثافة البنكية من خلال المعادلة التالية:

الكثافة البنكية = (عدد الفروع * 10000)÷ عدد السكان

بحيث إذا كانت:

1- الكثافة البنكية= 1 فهو العدد المثالي للتوزيع، وهو تطبيق كلي لنموذج كاميرون؛

2- الكثافة البنكية >1 انتشار كبير للبنوك مما يشكل عبئا على البنوك من حيث التكلفة وانخفاض العوائد؛

3- الكثافة البنكية< 1 دلالة على عدم تغطية الجهاز البنكي لكافة متطلبات الأفراد، أي انتشار البنوك غير كاف، وبالتالي عدم وصول الخدمات البنكية إلى شرائح ومناطق معينة.

وقد طور هذا النموذج ليشمل السكان المنتجين فقط، ولم تسجل هذه النسبة تطورا في الجزائر بحيث تمثل 0,38 عام 2017 في حين أخذت نسبة 0,37 عام 2009، وهي ضعيفة حسب معيار كاميرون، وتعد دلالة على ضعف أداء القطاع البنكي الجزائري في تغطية مختلف شرائح الزبائن ممن هم في حاجة إليها، إذ يسع الشباك الواحد 25900 فرد ساكن، و26700 عام 2009.

ثالثا: تقييم الأداء المالي للقطاع البنكي في الجزائر على المستوى الكلي

يتطلب اندماج القطاع البنكي الجزائري في النظام المالي العالمي تأهيلا هيكليا يتوقف على مؤشرات أداء هذا القطاع من جهة ومقارنة هذه المؤشرات مع نظيراتها لدى اقتصاديات ذات خصائص أو مؤهلات اقتصادية متشابهة.

سنتطرق إلى أداء القطاع البنكي الجزائري على المستوى الكلي وسنقف في مواطن عديدة عند مقارنة مؤشرات الأداء للقطاع البنكي الجزائري مع القطاع البنكي لدى كل من السعودية، تونس، كوريا الجنوبية. كون لديها نفس الخصائص الاقتصادية باعتبارها اقتصادات ريعية، وقد مرت بنفس المراحل التاريخية بخصوصسياسات التحرير البنكي.

ويقوم تقييم الأداء على المستوى الكلي على حجم، نشاط ومؤشرات نمو، ودرجة استقرار القطاع البنكي في الجزائر.

1- مؤشرات نمو القطاع البنكي في الجزائر

يستند الباحثون إلى جملة من المؤشرات عند البحث عن نمو القطاع البنكي، وتحديد حجمه، لكن من بين أهم المؤشرات التي تعبر عن نمو القطاع البنكي تتمثل في نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول(3): نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	3,98	3,7	3,04	2,63	2,17	1,64	4,93	3,98
تونس	0,5	0,58	0,56	0,36	0,25	0,21	0,35	0,34
السعودية	2,8	2,87	2,84	2,61	2,2	1,62	1,32	1,23
كوريا	1,27	1,12	1,02	0,93	0,69	0,64	0,9	1,11
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	6	0,07	0,07	0,07	0,07	0,05	0,04	0;037
تونس	0,19	0,17	0,14	0,13	0,47	1,01	0,89	0,53
السعودية	14,1	1,6	1,45	1,28	1,28	1,33	1,43	1,53
كوريا	1,23	1,27	1,24	1,23	1,37	1,49	1,48	1,13

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقارير البنوك المركزية للدول وبيانات صندوق النقد الدولي.

نلاحظ – بالنسبة للجزائر– ارتفاع أصول البنك المركزي للناتج المحلي الإجمالي عن كافة الدول، ويعكس مدى ارتباط الحكومة والبنك المركزي، وذلك بغرض تحقيق أهداف التنمية، غير أن الهدف الأساسي للبنك المركزي الفكر الاقتصادي حول السلطة النقدية يتجسد في المحافظة على قيمة النقد، وهو ما تطبقه الدول المتقدمة؛ إذ تنفرد سياساتها النقدية بالقيام بكل الإجراءات التي تسمح بتحقيق استقرار العملة المحلية داخليا وخارجيا، والقيام بدور الإشراف والرقابة، وليست من صلاحياتها عمليات تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتنخفض لديها الأهمية النسبية لسلطة النقد، وهو مؤشر على استقلاليتها عن الحكومة في اتخاذ القرارات، وهو عكس الوضع الذي تعيشه الجزائر منذ عام 2000؛ إذ لا تزال الحكومة تلجأ إلى تمويل البنك المركزي لجملة المشاريع التي تطلقها خصوصا في برامج دعم المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2000-2005، وتعزيز دور الحكومة في السلطة النقدية، وقد يتجلى ذلك في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/26، حيث أضاف شخصين في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة، وهو مؤشر عن كبح القطاع البنكي، يعينهما رئيس الجمهورية، تابعين لوزارة المالية. وفي عام 2009 ارتفعت نسبة أصول البنك المركزي المكونة للناتج المحلي بعد ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية استجابة لتداعيات أزمة أسعار الغذاء في السوق العالمي، والظروف التي عاشها النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008،حيث صدر الأمر 04/10 الصادر بتاريخ 26 أوت 2010 من أجل تقوية وتعزيز النظام البنكي في

مواجهة المخاطر عن طريق تفعيل أساليب الرقابة البنكية الداخلية، بما يتماشى ومعايير الرقابة العالمية (الطاهر لطرش، 2015، ص345). وهو ما يفسر انخفاض نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2010. واستمرار ذلك إلى غاية العام 2016.

الجدول(4): نسبة أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	33,00	38,00	43,00	41,00	37,00	33,00	33,00	37,00
تونس	59,33	64,14	66,00	64,36	64,21	58,47	58,38	57,94
السعودية	46,85	52,67	66,27	46,32	46,06	43,88	43,44	43,44
كوريا	69,87	76,18	80,40	85,77	83,97	84,39	89,98	94,23
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	29,65	36,75	35,04	33,12	34,66	37,58	42,35	43.02
تونس	58,29	60,68	64,95	73,06	74,35	75,35	76,69	86.1
السعودية	43,44	44,28	44,89	58,76	48,36	41,4	41,44	42.1
كوريا	101,51	104,8	98,42	98,53	97,3	119,62	144,19	148,53

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقارير البنوك المركزية للدول وبيانات صندوق النقد الدولي.

نلاحظ منخلالالجدولأن الأصول المالية للبنوك في كوريا الجنوبية تفوق حجم الناتج المحلي، وهو ما يعكس قدرة البنوك على تمويل التنمية وأهميتها النسبية للاقتصاد، لاعتمادها سياسة تمويل الذاتي للاقتصاد، والتركيز على ترشيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص، واستطاعت بذلك تحقيق استقرار في النظام المالي لديها؛ بتقوية ودعم القطاع البنكي، وتوسيع نشاطه، وسايرت متطلبات الانطلاق الاقتصادي لتصبح من دولة سائرة في طريق التصنيع خلال الفترة 1980-1995 إلى جانب الدول الصناعية والدائنة في آخر عقد من القرن العشرين. ولاتبتعد تونس عن مسار كوريا الجنوبية؛ فهي أيضا لجأت إلى التحرير المالي المتدرج، واستطاعت بذلك توجيه القطاع البنكي لخدمة التنمية الاقتصادية، فأصول البنوك التجارية تتراوح بين 60% إلى 76% خلال طيلة الفترة، وهو ما يعكس أداء القطاع البنكي الجيد مقارنة بالسعودية والجزائر؛ حيث تعتمد السعودية على الاستثمارات الأجنبية، وقيام الشراكات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية، بينما تتذيل الجزائر الترتيب بتمويل الاقتصاد بنسبة لا تفوق الثلث منذ عام 2001 إلى غاية 2015، وهو ما يفسر ضعف الأداء المالي للقطاع البنكي في تمويل التنمية بالرغم من كل الإجراءات والتوجه نحو الخوصصة، غير أن ما يؤثر سلبا على الأداء هو سياسة توجيه القروض وفرض الاحتياطات الاجبارية المرتفعة بالشكل الذي يكبح نشاط القطاع البنكي في الجزائر، ويفسر تراجع تنافسيته الإقليمية – مع دول الجوار– وتنافسيته العالمية.

كما أن ضعف تمويل المشاريع الاقتصادية يعد مؤشرا على قدرة السوق المحلية على استيعاب فروع جديدة للبنوك، أو بنوك أخرى،أو دخول مؤسسات مالية محلية أو خارجية، ويعبر عن واقع الادخار في هذا القطاع البنكي الذي يعيق حركية النشاط البنكي؛ إذ لم تستطع الجزائر أن تحصل على تصنيف أكبر 1000 بنك الذي أطلقته THE BANKER(بن بوزيان وآخرون، ، ص 282.) شهر جويلية عام 2017 حول أكبر 1000 بنك في العالم من حيث رأس المال، وكان من بينها 88 بنكا عربيا أخذت قطر الرتبة 82 عالميا بـ 10 بنوك، غير أنها تحتوي على أضخم بنك عربي وهو بنك قطر الوطني، تليها السعودية في المرتبة 87 عالميا ب 12 بنكا من أهم بنوكها البنك الأهلي التجاري مصرف الراجحي، تأتي دولة الامارات في 110 عالميا بتصنيف 21 بنكا، تليها الكويت في المرتبة 163 عالميا بتصنيف 7 بنوك لديها عالميا، وأخذت الأردن الرتبة 213 بتصنيف 3 بنوك أهمها البنك العربي، وقد منح المصرف الليبي الخارجي رتبة 234 عالميا لدولة ليبيا، لتليها البحرين في الرتبة 244 عالميا لتصنيف المؤسسة العربية المصرفية، إلى جانب 9 بنوك في مراتب متفرقة ضمن 10000 أكبر بنك عالميا. وقد تحصلت سلطنة عمان على الترتيب 283 عالميا منحها إياها بنك مسقط كما صنفت لديها 4

بنوك أخرى، وصنفت 4 بنوك من المغرب عالميا لتأخذ مرتبة 295 عن طريق البنك التجاري "وفا بنك". واستطاع القطاع البنكي اللبناني تصنيف 10 من بين أفضل البنوك لديه ليأخذ ترتيب 395 عالميا عن طريق بنك الاعتماد اللبناني.

أما كوريا الجنوبية فلديها ستة بنوك تصنف ضمن 100 بنك الأفضل أداء في العالم عام 2017.

2- تطور معدلات الفائدة

اعتمدت الدول النامية مطلع التسعينات على سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة وتعبئة الموارد المالية لضمان الأداء الاقتصادي للادخار المحلي، وتوجيه نشاطه بالشكل الذي يحقق معدلات نمو اقتصادية متزايدة. وتجلى ذلك في التحرير الكامل لمعدلات الفائدة على الودائع قبل التحرير التدريجي للمعدلات الفائدة على النشاط الاقراضي.

الجدول(5): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	سعر الفائدة الإسمي الدائن	سعر الفائدة الاسمي المدين	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي الدائن	سعر الفائدة الحقيقي المدين
1990	11,17	16,88	9,33	18	-6,83	-1,12
1991	12,67	17,5	11,25	25,9	-13,23	-8,4
1992	14	17,5	14,13	31,7	-17,7	-14,2
1993	14	17,5	14,58	20,5	-6,5	-3
1994	16,44	20,13	13,58	29	-12,56	-8,87
1995	17,25	20,42	12,25	29,8	-12,55	-9,38
1996	17,25	18,58	9,63	18,7	-1,45	-0,12
1997	16,67	16,25	9,17	5,7	10,97	10,55
1998	9,33	9,53	7,13	5	4,33	4,53
1999	9,25	9,38	6	2,6	6,65	6,78
2000	8	9,38	5,5	0,3	7,7	9,08
2001	8	9	4,92	4,2	3,8	4,8
2002	6	7,86	4	1,41	4,59	6,45
2003	5,13	8,07	4	4,26	0,87	3,81
2004	3,65	8	4	3,96	-0,31	4,04
2005	1,94	8	4	1,38	0,56	6,62
2006	1,75	8	4	2,31	-0,56	5,69
2007	1,75	8	4	3,67	-1,92	4,33
2008	1,75	8	4	4,86	-3,11	3,14
2009	1,75	8	4	5,73	-3,98	2,27
2010	1,75	8	4	3,91	-2,16	4,09
2011	1,75	8	4	4,52	-2,77	3,48
2012	1,75	8	4	8,89	-7,14	-0,89
2013	1,75	8	4	3,25	-1,5	4,75
2014	1,75	8	4	2,91	-1,16	5,09
2015	1,75	8	4	4,78	-3,03	3,22
2016	1,75	8	3,5	6,40	-4,65	1,60
2017	1,75	8	3,75	5,6	-3,85	2,4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

ومن خلال الجدول أعلاه وبالرغم من تبني الجزائر للتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة غير أن أنه مس معدلات الفائدة الدائنة أولا عام 1990حيث سجلت أعلى معدل اسمي عام 1996 غير أن معدلات الفائدة الدائنة الحقيقية ظلت سالبة إلى غاية 1997 بسبب الارتفاع الكبير في معدلات التضخم. وبعد انخفاض معدلات التضخم حققت معدلات الفائدة الدائنة الحقيقية قيما موجبة طيلة الفترة (1997- 2006)، لكنها عاودت الانخفاض بسبب انخفاض معدلات الفائدة الدائنة الاسمية عن مستويات معدلات التضخم المسجلة طيلة الفترة (2007-2017).

وبقيت معدلات الفائدة المدينة (معدلات الإقراض) محددة إداريا إلى غاية 1994 (الأمر 13- 94 الصادر في 2 جوان 1994)، واتجهت نفس اتجاه معدلات الفائدة الدائنة الحقيقية؛ بحيث حققت معدلات الفائدة المدينة الحقيقية قيما سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة (1990-1997) التي عرفت بمتوسط 24% بالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة المدينة الاسمية، وسجلت أيضا قيمة سالبة أخرى عام 2012 بسبب ارتفاع معدل التضخم عن معدل الفائدة الاسمي بـ 0,80 نقطة في حين سجلت معدلات الفائدة الحقيقية المدينة طيلة السنوات المتبقية قيما موجبة.

ومن التحليل السابق يتضح لنا جليا أن التغير في معدلات الفائدة الدائنة والمدينة راجع إلى معدلات التضخم المسجلة طيلة فترة الدراسة غير أن النظرية الاقتصادية تملي بأن التغير في معدلات الإقراض يرجع إلى التغير في معدلات الإيداع والذي بدوره يرتبط بمعدلات إعادة الخصم التي يتوقف تحديدها على سياسة السلطة النقدية التوسعية أو الانكماشية المنتهجة. بحيث يقوم هذا المعدل – معدل إعادة الخصم- في توجيه قدرة البنوك على جذب الودائع ومنح القروض.

ومن خلال متابعة تغير معدل إعادة الخصم للفترة (1990-2017) يبين أن التغير في معدلات الفائدة الإسمية الدائنة أو المدينة لم يكن خاضعا للتغير في معدل إعادة الخصم، فبمراعاة التغير في معدل إعادة الخصم عام 1991 من 11% إلى 14% لم تتأثر معدلات الفائدة على الإقراض حيث بقيت مستقرة في المعدل 17,5% والأمر ذاته وقع مع معدلات الفائدة الدائنة عندما استقرت عند معدل 17,25% عام 1996 في حين كان معدل إعادة الخصم قد انخفض من 12,25% إلى 9,63%.

أما الفترة ابتداء من 2003 فقد سجلت كل من المعدلات الاسمية لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة ومعدل إعادة الخصم ثباتا بموجب الاتفاق الضمني بين البنوك حول تحديد معدلات الفائدة. فيما عدا عام 2016 الذي سجل تخفيض معدل إعادة الخصم إلى 3,5% وذلك راجع لقرار البنك المركزي للقضاء على آثار تقلص السيولة البنكية التي تراجعت بـ 1011,7 مليار دينار، كون المبالغ المتسببة في اقتطاعالسيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها.

3- درجة نشاط الوساطة المالية

يعبر نشاط الوساطة المالية على فعالية ومدى تطبيق سياسة التحرير المالي فهي تعتبر إحدى مؤشرات تحرير القطاع البنكي، وتقاس بنسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بنسبة الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتقيس هذه المؤشرات كفاءة الوساطة المالية عند انخفاض نصيب الحكومة في دعم النشاط الاقتصادي.

3-1 حجم الائتمان المحلي

وفيما يلي يستعرض الجدول(6) نسبة كل من حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص وحجم الائتمان منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ودول المقارنة لمعرفة درجة كفاءة الوساطة المالية.

الجدول (6): نسبة حجم الائتمان المحلي من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2001–2016)

(نسبة مئوية %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	36	38	31	22	7	4	-4	-13	-9
تونس	67	68	65	64	64	64	64	66	68
السعودية	39	41	43	40	29	21	16	-4	1
كوريا	128	134	128	121	125	139	144	159	157
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الجزائر	-7	-5	-2	3	18	40	55	68	
تونس	74	83	83	85	86	90	93	97	
السعودية	0	-4	-10	-8	2	21	34	39	
كوريا	151	153	156	156	162	166	169	170	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والتقارير السنوية للبنوك المركزية للدول المختارة.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن نسبة الائتمان المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي ضعيفة في الجزائر مقارنة بتونس وكوريا الجنوبية؛ إذ يغطي الائتمان المحلي أكثر من نصف الناتج المحلي في تونس طيلة الفترة (2000-2017)، ويعرف نموا مستمرا إلى غاية 2017 حيث بلغ 93% وهو ما يعكس دور الوساطة البنكية في الاقتصاد التونسي. وهو نفس الوضع لدى كوريا، لكن بنسب مرتفعة إذ تتجاوز 100% طيلة فترة المقارنة، ومن خلال قراءة في التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي لكوريا الجنوبية يتضح دور الائتمان المحلي خصوصا فيما يتعلق بتمويل المشاريع الاقتصادية التي تتبناها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا، والتي بنجاحها أصبحت أهم دعامة للاقتصاد الكوري.

في حين تأتي السعودية في المرتبة الثالثة بين الدول المقارنة في نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي؛ إذ تعتمد السعودية على تمويل برامجها الاقتصادية خارجيا من جهة، وتدني الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من جهة أخرى. وتتذيل الجزائر الترتيب، إذ حقق حجم الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي معدلات سالبة لضعف إنتاجية القروض الممنوحة في الاقتصاد، وتحولها إلى أعباء مع مرور الزمن 2007-2012، غير أنها سرعان ما عرفت معدلات نمو مرتفعة إذ سجلت 18% و40% ،55% عام 2014،2015،2016 على التوالي إذ عرفت هذه الفترة تنوع أنشطة البنوك، وزيادة فروعها، والاهتمام بتمويل المشاريع الاقتصادية محليا بعد انخفاض أسعار البترول.

وتجدر الإشارة إلى ان الارتفاع النسبي في مساهمة الائتمان المحلي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 كانت نتيجة تبني أدوات التسهيل الكمي المستحدثة لتوفير سيولة داخل القطاع المالي الجزائري.

2-3 الائتمان المقدم للقطاع الخاص

تعرف هذه النسبة على أنها الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى إلى القطاعات الأخرى إلى القطاع الخاص مقسوما على النتاج المحلي الإجمالي، فهي نسبة مرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالمجاميع النقدية، كما يمكن تفسير الزيادة في هذه النسبة كمؤشر على كفاءة الوساطة المالية، وما يميز هذا المؤشر هو استثناء التمويل المقدم من الوسطاء الماليين الخواص إلى القطاع الخاص، والائتمان المقدم من البنك المركزي، والائتمانالمقدم من البنوك الخاصة إلى القطاع العام.

الجدول(7): الائتمان المقدم للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000– 2016) (نسبة مئوية %)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	8	12	11	11	12	12	13	13	16
تونس	62	62	61	59	58	57	58	60	62
السعودية	27	29	28	32	35	34	37	38	46
كوريا	106	116	115	110	115	127	135	148	145

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	15	14	14	16	18	22	23	24
تونس	69	76	76	77	78	79	81	86
السعودية	39	34	36	40	44	56	58	54
كوريا	136	138	137	135	138	140	143	145

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي وتقارير البنوك المركزية للدول المختارة والنشرات الإحصائية الاقتصادية للدول العربية.

تتجه نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي نفس سلوك الائتمان المحلي إلى الناتج الإجمالي المحلي، وتأخذ الدول محل المقارنة نفس الترتيب، وهو ما يفسر الاعتماد على التمويل خصوصا في ما يتعلق بتمويل القطاع الخاص، وتفعيل دور هذا الأخير من أجل تحقيق نمو متزايد في معدلات نمو جميع القطاعات الاقتصادية، باعتبار أن دعم القطاع الخاص مؤشر على تحرير الاقتصاد، وتعزيز تنافسيته، مما ينعكس إيجابا على القطاع البنكي من خلال تحقيق التطور المالي، وارتفاع معدلات الوساطة المالية، وهو ما يتجلى في كوريا الجنوبية التي تحقق معدلات تتجاوز 100%خلال الفترة 2001-2017. تأتي تونس في المرتبة الثانية؛ إذ يأخذ القطاع الخاص أكثر من نصف الائتمان المحلي. أما الجزائر فعرفت أدنى معدلات تمويل القطاع الخاص فقد سجلت معدل 8% عام 2001 وتزايدت هذه النسبة بمعدلات نمو بطيئة لتسجل معدل 24% عام 2016، بالرغم من تبني برامج تنموية تهدف إلى تفعيل دور القطاع الخاص، والتركيز عليه للدفع بعجلة التنمية، غير أن ذلك لم يكن له أثر واضح على مستوى القطاع البنكي.

ومن خلال المقارنة السابقة والقراءة التحليلية للجدولين، وبالرغم من أن الجزائر في السنوات الأخيرة حققت معدلات مرتفعة بخصوص الائتمان المحلي والائتمان المقدم للقطاع الخاص، غير أنها لا تمثل كفاءة في الوساطة المالية لدى القطاع البنكي الجزائري بالرغم من تبني عدة سياسات لدعم القطاع الخاص، ولتفعيل قنوات البنوك من خلال تشجيع تعبئة الموارد المحلية. فالحكم بكفاءة الوساطة المالية يشترط –إلى جانب تحسن المؤشرين السابقين –انخفاض الديون المتعثرة، وزيادة فروع البنوك ليس فقط إقليميا، وإنما التوزيع على أساس تنوع النشاط وتطور الجهاز البنكي.

3-3 التعامل البنكي في القطاع البنكي الجزائري

تعد نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي مؤشرا على التعامل البنكي فهي تعبر عن الأصول المالية التي يعتمد عليها في تراكم الأصول ودلالة على توظيف النقود في الاقتصاد. فضعف هذه النسبة يعني وجود نقود معطلة اقتصادا ومحتجزة خارج البنوك في حين يعرف توظيف النقود باستبعاد النقود المتداولة بحيث تعد النقود شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، وهو ما يمثله مؤشر التعامل

المصرفي الذي يقاس بنسبة الودائع إلى اجمالي الناتج المحلي؛ بحيث يفسر على أنه الأصول المالية التي يعتمد عليها في تراكم الأصول وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول: نسبة التعامل البنكي في القطاع البنكي الجزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
التعامل البنكي	50,61	44,5	50,61	47,83	45,03	50,61	45,21	50,61	49,26
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
التعامل البنكي	53.6	51.55	50.64	50.61	46,78	52,92	55,09	52,16	54,12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر للسنوات 2005، 2010، 2015، 2018.

من خلال الجدول تتراوح نسبة الودائع إلى اجمالي الناتج المحلي بين 44% إلى 55% خلال الفترة (2000-2017)، وهي تعكس السياسات المطبقة والأدوات المستحدثة من أجل جذب الودائع لتفعيل دورها في الدورة الاقتصادية، غير انه في الواقع يفسر ارتفاع معدلات التعامل البنكي في الاقتصاد الجزائري إلى التحسن في معدلات النمو الاقتصادي بعد ارتفاع عائدات قطاع المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول، وخاصة الودائع تحت الطلب التي تمثل ما يفوق 50% من مجموع الودائع الادخارية، وتستحوذ البنوك العمومية على 80% من مجموع الودائع في القطاع البنكي الجزائري وهو ما يفسر بارتفاع الودائع لدى البنوك الناتجة عن تراكم الفوائض المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية العمومية منها والخاصة نتيجة ارتفاع عائدات قطاع المحروقات التي انعكست بالإيجاب على مداخيل هذه المؤسسات.

ويعد التحسن في مؤشر التعامل البنكي في الجزائر إلى ارتفاع مستوى المنافسة بين البنوك بسبب التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة على الودائع، هذه الأخيرة – المنافسة بين البنوك – ادت بدورها إلى تحسن وتطور الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك الجزائرية خصوصا بعد اعتماد البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية بعد العام 1997، وتوسع فروعها في الجزائر، كما يعتبر نظام التأمين على الودائع –بعد أزمة بنك الخليفة التي هزت الثقة في البنوك الخاصة–ضمنا وحافزا على زيادة نسبة التعامل البنكي.

ولذلك لا تعكس هذه النسبة تحسنا في أداء القطاع البنكي الجزائري بقدر ما تعد تابعة لتغير ظروف الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2001 وليس نابعة من إصلاحات مالية جذرية إذ لا تزال لبنوك تفتقر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع، حيث استطاعت بنوك تونس تحقيق 90% لمؤشر التعامل البنكي في حين سجلت السعودية نسبة 164,8% خلال نفس الفترة.

خاتمة:

تبنت الجزائر عدة إصلاحات في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، من أجل تكييف النظام البنكي مع الأوضاع الاقتصادية بصدور قانون النقد والقرض 10/90، وتوالت التعديلات على هذا القانون كرد فعل إثر التعرض إلى أزمة إفلاس بنكية في الجزائر، أو مراعاة لاحتياطي الصرف من العملات الأجنبية (صافي الموجودات الأجنبية) والذي يتأثر أساسا بأسعار النفط في السوق العالمية. كما أن جملة التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد عام 2001 لم تكن إلا بسبب الفوائض المالية المتراكمة التي حققتها عوائد القطاع النفطي.

لمتمنع كثرة البنوك الخاصة –مقارنة بالبنوك العمومية–من استحواذ البنوك العمومية على النشاط البنكي، فهي تسيطر على ما يفوق 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي الجزائري بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع البنكي وتحرير السوق البنكية، وفتح المجال للبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة، غير أن ذلك كان كنتيجة لظروف الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ 2001،

وليس نابعة من إصلاحات مالية جذرية إذ لا تزال البنوك تفتقر إلى أنجع السبل في اجتذاب الودائع، وذلك بسبب انعدام العلاقة بين تطور حجم الإقراض في الجزائر ومعدلات الفائدة، لأن السياسة الإقراضية والطلب الداخلي على القروض لا يتأثران بتطورات معدلات الفائدة الاسمية ولا الحقيقية بشكل كبير، حيث يتضح أن تغيرات أسعار الفائدة لم تؤثر على تكاليف الإقراض، وإن تجلى الأثر فهو لا يمثل إجراء للتحرير المالي، وإنما يتعلق بمعدلات التضخم. كما تعد آلية توجيه القروض ركيزة تمويل المشاريع الاستثمارية وهي مؤشر على تدني مردودية القطاع البنكي الجزائري.

ومن خلال النتائج أعلاه توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات لتحسين أداء القطاع البنكي بما يتوافق مع أهداف الإصلاحات البنكية:

- تحرير القطاع البنكي بالشكل الذي يحسن من أدائه المالي ويرفع من تنافسيته المحلية والخارجية،
- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بخوصصة البنوك العمومية، وفتح رأسمالها أمام الخواص، وتبني أساليب التمويل الطويلة الأجل،
- تدعيم دور القطاع الخاص في الجزائر لتمكينه من ممارسة دور أكبر في دعم النشاط الاقتصادي نظراً لما يتميز به من كفاءة وديناميكية تجارية مقارنة بمؤسسات القطاع العمومي، لذلك وجب الاعتماد على خدمات بنكية متنوعة تساعد على تعبئة الادخار،
- تحديث قواعد النظام المالي في الجزائر بما يسمح بتجديد وخلق المنتجات المالية، وتنويع مصادر التمويل بالشكل الذي يضمن تقليل مخاطر التعرض للصدمات المالية،
- ضرورة تكيف القروض الموجهة نحو القطاع الخاص مع طبيعة الاقتصاد .

المراجع المستعملة:

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- الزيدانيين جميل سالم، أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي، دار وائل، الطبعة الأولى، 1999.

أبوبكر خالد، تقييم اصلاح قانون النقد والقرض الجزائري وأبرز التعديلات الطارئة عليه، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 07 فبراير 2018، المجلد 02، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا، برلين.

- بحوصي مجدوب، "استقلالية بنك الجزائر، بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات العدد 16، 2012.
- تشام فاروق، الهيمنة الاصلاحية المصرفية والمالية في تحسين أداء الاقتصاد، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف 14-15 أفريل 2004.
- خزندار وردة، تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية، مذكرة ماجيستير (غير منشورة) تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- عياش قويدر، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدة حقيقية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الشلف 14-15 أفريل 2004.
- رحماني موسى، مسمش نجاة، وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي، ورقة –مقدمة في الملتقى الوطني، المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة – منافسة –مخاطر-تقنيات، يومي 06 2005/06/07بجامعة جيجل.
- لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 افريل1990، والذي مثل منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم.
- المادة 02 من الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 128 من قانون النقد والقرض لا بد للبنوك والمؤسسات المالية أن تتخذ شكل مؤسسات بالأسهم.
- النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04-03-2004، المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر يلغي النظام 90-01 المؤرخ في 04-07-1990.
- المرسوم رقم 18-01 الصادر بتاريخ 2 جانفي 2018، المتضمن قوائم البنوك في القطاع البنكي الجزائري المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4 بتاريخ 28 جانفي 2018.

- Christian Ronald, **Banking Liberalization In India**, Physica-Verlag.

- AMMOUR Benhalima, **Le Système Bancaire Algérien, Textes Et Réalités,** Algérie, édition DAHLAB, 1997.

- www.thebanker.com

- http://www.thebanker.com/Banking/Vikram-Pandit-s-Citi-Vision Read on 10-10-2017.